الفصل الثالث

آثار المناطق الحرة على التشغيل

أولا: مشكلة البطالة فى الدول النامية

ثانيا: اثر الانتاج للتصدير على مستوى التشغيل

ثالثا: التنازع بين هدفى النمو والتشغيل

آثار المناطق الحرة على التشغيل

نتناولنا لآثار المناطق الحرة فى الدول النامية على رفع مستوى التشـــغيل
ض مشكلة البطالة وأنواعها فى الدول النامية، وآثار الانتاج للتصدير علـــى
معتوى التشغيل، ثم نعرض لنقطة هامة نظريا وعمليا وهى التنازع بيـــن
النمو والتشغيل.

أولا: مشكلة البطالة فى الدول النامية

طبقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للتجـــارة والتنميـــة (الاونكتـــاد)
UNCTAI بلغ عدد المشتغلين فى الدول النامية نحو مليار منهم نحـــو ٢٨٣
ليون يعانون من البطالة. وبمقارنة امكانية التشغيل بمعدل نحو نمو الســـكان
صبح من الواضح أن مشكلة البطالة تسوء للغاية بصفة مطلقة أو نسبية. وقـد
تطور السكان فى سن العمل فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٠ بمتوســـط ٢,٢%
وقد تضاعف بسرعة مثل الدول الصناعية. وكانت التنبؤات للفـترة ١٩٧٠-
١٩٨٥ ترى معدلات للنمو تصل الى ٢,٦% بالنســـبة للـــدول الناميـــة، ١%
بالنسبة للدول الصناعية.[1] ومثل هذا المعدل للنمو يوجـــب خلـــق نحـــو ١٠٠

قد يؤدى رفع مستوى التدريب الى زيادة فرص العمل فى المراكز الحضرية مما يزيد
تفاقم مشكلة الهجرة الداخلية، أنظر فى ذلك:
Wander, H.: Die Beziehung zwischen Bevoelkerung und Industrialisierung, in: Die Weltwirtschaft, 1971, Heft 1. Pp. 159.
Institute of National Planing: Human Development Report, Cairo, 1997.

مليون فرصة عمل جديدة حتى منتصف التسعينيات لمواجهة النمو السكانى. وتتركز البطالة فى جزء كبير منها فى المدن، والتى تتفاقم بسبب الهجرة اليها من المناطق الريفية. وطبقا لأحدى الدراسات فى هذا الشأن فإن الدوافع الى الهجرة الداخلية يرجع اساسا الى ارتفاع مستوى الاجر الحقيقى فى المدن، واحتمال تواجد فرصة عمل بها، كما أن العاملين مرتبطان ببعضهما. وهذا يعنى انه بالرغم من نسبة البطالة الكبيرة الناتجة عن الفجوة فى مستوى الاجور فإن البطالة ستتزايد على المستوى الاقليمى. ونسبة العاملين فى سن ١٥-٢٤ سنة تصل الى ضعف نسبة البطالة على مستوى مجموع السكان الكلى. أما البطالة فى المناطق الريفية فانه يصعب تحديدها بدقة، لانه تنتشر بها البطالة المرتفعة. ويغلب على العمل فى المناطق الريفية الطابع الموسمى، كما ان اسلوب العمل الزراعى لا يعطى معلومات واضحة حول البطالة المقنعة فيه. اما البطالة بين الشباب فتعتبر اعلى من نسبة التشغيل على مستوى القوى العاملة من السكان، حيث توجد ايضا نسبة عالية من البطالة من المتعلمين. ومن الصعب أيضا تحديد مقياس للتشغيل غير الكامل لأن نظامه اكبر بكثير من البطالة الصريحة. على سبيل المثال يصل معدل البطالة الصريحة فى ليما عاصمة بيرو ٤,٢% واذا اضفنا الى ذلك العمال الذين يتناولون اجورا اقل من الحد الأدنى القانونى للاجور، سترتفع النسبة الى ٢٩,٨%.[١] وبصفة عامة يمكن القول ان التحقق والتأكد من حجم البطالة فى الدول النامية قد فشلت تماما.

[١] انظر فى ذلك:
atanabe, S.: Exports and Employment: The Case of the Republic of Korea, in: International Labor Review, Vol. 105, 1972. Pp. 495-526.

ثانيا: اثر الانتاج للتصدير على مستوى التشغيل

ان آثار التشغيل التى يمكن ان تظهر خلال الاستثمارات المباشرة المتجهة ر التصدير فى الدول النامية تتضمن أبعادا كمية ونوعية، بمعنى تحسين كمية عية عنصر العمل، ونفصل الحديث عنها فيما يلى:

(أ) زيادة التشغيل:

ان زيادة التشغيل خلال الصادرات تنتج عن طريق التشغيل المباشر فى مجال نتاج للتصدير، والاشتغال فى قطاع المال والخدمات والنقل والمواصلات. كما جد آثار لمصادر الدخل الناتجة عن زيادة القوة الشرائية، وزيادة العملات اجنبية وبالتالى زيادة كافة الاستيراد. ولاشك فى أن المناطق الحرة تهتم فى لار اهدافها العامة بزيادة التشغيل، الا أن صادرات السلع الصناعية فى مناطق الحرة يمكن أن تؤثر على الدولة النامية كعنصر عدم استقرار، وليس دولة النامية سيطرة عليها، لأن اتخاذ القرار الاقتصادى يتم فى الشركات تعددة القوميات غالبا وليس فى البلد نفسها. ويتميز هيكل التشغيل فى المناطق لحرة بوجود نسبة مرتفعة جدا من الفتيات غير المتعلمات، ويمكن بهذه الطريقة شغيل كثير من الشباب والمساهمة فى حل مشكلة البطالة بينهم، وهى حادة فى لدول النامية كما سبق ذكره. غير أن زيادة عدد النساء العاملات فى المناطق لحرة يسبب بعض المشكلات مثل الانقطاع عن العمل أو تقييده وعدم الاستقرار يه، وذلك بسبب بعدهن عن أداء دورهن التقليدى فى الاسرة.[1]

[1] أنظر فى ذلك:
Cohen, B. I.: Multinational Firms and Asian Exports, New Haven, London 1975. Pp. 101.

(ب) رفع مستوى التدريب:

أهم آثار الاستثمارات المباشرة فى المناطق الحرة، وربما أكثر من زيادة التشغيل، تتمل فى رفع مستوى التدريب والتعليم فى مجال الانتاج، مما يؤدى الى تحسين نوعية وانتاجية عنصر العمل وتحقيق وفورات خارجية تستفيد منها الشركات الوطنية ايضا. وتعتمد هذه الفكرة على نظرية التعليم خلال العمل Learning by doing والقدرة على احداث التغيير التكنولوجى لا تتحقق الا بعملية التعلم اثناء الانتاج. والخبرات التى تتم جمعها تشكل أساسا للتغيرات وتحسينات للمنتجات وعمليات الانتاج. كما يمكن خلال عملية التعليم هذه ان تقوم الدول النامية بإيجاد فرص جديدة لصادراتها ورفع قدراتها التنافسية فى السوق العالمية.

وبالاضافة الى تحسين جودة الانتاج فإن الشركات الاجنبية يمكنها أن تساهم فى تطوير أساليب التنظيم والادارة فى الشركات المحلية. ولعل من الآثار السلبية للشركات الاجنبية ما يمكن تسميته "استنزاف العقول داخليا" بمعنى أن المناصب الادارية العليا التى تحتاج لمؤهلات علمية وخبرات عالية فى فروع الشركات الاجنبية تتولاها خبرات محلية تستنزف من الشركات المحلية. وفى دراسة تطبيقية حول هذه الظاهرة فى تايوان وجد أن ٥٠% من العاملين فى المواقع الادارية العليا سبق لها العمل فى مواقع انتاجية محلية. كما وجد أن الأجانب الذين يعملون فى الشركات المحلية قليلى الخبرة.[١]

[١] أنظر فى ذلك:
Vernon, R.: Souvereignity at Bay. New York 1971. Pp. 149.

وبصفة عامة يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات من مصلحتها أن تقوم بتأهيل واعداد خبرات ادارية ماهرة ذات كفاءة عالية، خاصة في الادارة العليا والمراكز الرقابية، لأن القوى العاملة اللازمة لهذه المراكز لا يتوافر وجودها في الدول النامية دائما، كما أن تشغيل خبراء اجانب في هذه المواقع يعتبر مكلفا جدا. وقد اثبتت احدى الدراسات أن تشغيل خبيرا يتكلف اجرا يصل الى نحو ثمانية اضعاف أجر الخبير المحلي. وفي كثير من الحالات يتم تشغيل اجانب في البداية ثم يستعان بعد ذلك بخبرات محلية مدربة. ويتم تدريب الخبرات المحلية في الشركات الاجنبية اما في مواقع العمل نفسها، أو بأرسالهم للتدريب فترة زمنية في للخارج تتراوح مابين ثلاثة الى ستة اشهر. وتعتبر زيادة التشغيل لخبرات الادراة المحلية خاصة في الادراة الوسطى، من اهم العوامل التي تؤدى الى الاستفادة من آثار التعلم في الدول النامية. فقد لوحظ انه في البرازيل في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ وجد تزايدا في نسبة المشتغلين الوطنيين في الادراة الوسطى. وفي عام ١٩٧٠ حوالى ٦٤% من المناصب الادارية، وعددها ٤٥٠، يشغلها خبرات وطنية.[١]

ثالثا: التنازع بين هدفي النمو والتشغيل

يؤدى استخدام أساليب انتاج كثيفة العمل الى التنازع بين هدفي النمو والتشغيل، وذلك خلافا لما هو معروف من أن تشغيل عدد اضافي من القوى العاملة في ظل معدات رأسمالية معينة تؤدى الى زيادة مرتفعة في الانتاج. ومن المحتمل ان المفاضلة بين مشروعات استثمارية بديلة يكون صعبا بسبب هذا التنازع. وحتى يمكن تنظيم عملية الانتاج يجب أن تستخدم الموارد النادرة

---

[١] لم تتوفر أرقام أحدث من تلك.

بكفاءة عالية. وفى النظرية النيوكلاسيكية نجد أن دالة الانتاج تتميز بعناصر انتاج متجانسة وأيضا منتجات أو مخرجات متجانسة. وفى ظل هذه الشروط لا يمكن أن يوجد أى تنازع بين هدفى التشغيل والنمو، لأن التشغيل الاضافى لعنصر العمل سيؤدى الى زيادة انتاجية رأس المال وبالتالى زيادة الانتاج أو المخرجات. كما أن دفع الانتاج وزيادته خلال زيادة فى قوة العمل الاضافية يرتبط بعدة عوامل لعل أهمها مستوى الاجور. غير أن هذه الشروط لا تتحقق فى الدول النامية، لأن دوال الانتاج بها محدودة، كما أن اضافة قوة عاملة جديدة يؤدى الى زيادة الانتاج بنسبة محدودة. وذلك يتضمن مشكلة أو نزاع بين هدفى التشغيل والنمو.[1] ويمكن زيادة التشغيل عن طريق استخدام اساليب تكنولوجية أخرى للانتاج أو عن طريق تنويع المنتجات، ويمكن القول أن تقسيم العمل الدولى يتيح فرصة للاستفادة من البديل الأخير.

ويشهد الاقتصاد المعاصر تنازعا بين زيادة الانتاج وزيادة التشغيل، فإذا كان الإختيار هو بين اساليب الانتاج كثيفة رأس المال وذات كفاءة عالية، وتؤدى الى عدم الاستفاده من جميع امكانيات التشغيل واحداث بطالة جزئية، وبين طرق انتاج كثيفة العمل ليست لها كفاءة انتاجية عالية، فإنه يمكن تفضيل أساليب الانتاج كثيفة العمل هذه اذا كان هناك خشية من انفجار الاوضاع السياسية والاجتماعية المصاحبة لأزمة البطالة. وبإيجاز يمكن القول انه بصفة عامة لا يمكن اصدار حكم مطلق على مدى منفعة اساليب الانتاج كثيفة العمل وكثيفة رأس المال. وكمخرج من هذه الأزمة قدمت الدول النامية الناجحة فى هذا المجال طرقا فعالة للتعامل مع عناصر الانتاج وتنويع هياكل الانتاج.

---

[1] لعل التنازع بين هدفى التشغيل والنمو فى الدول النامية يرجع الى النقص الملحوظ فى رأس المال البشرى وذلك بسبب ضعف نظم التعليم والتدريب والبحوث.